الاسم ساكنة للجازم فحذفت الالف لالتقا الساكنين هو والهمزة ثم ابدلت الهمزة الفا كما تقول لم تقرأ
ونفتح اليا والواو في حال ولاجل النصب لخفة الفتحة وتثبت الالف حال كونها ساكنة على حالها لانها لا تقبل
الحركة ولا موجب لحذفها   لا يرد على ما قاله المص اسكان الواو واليا مع دخول الناصب في قوله
فما سودتني عامر عن وراثة   ابى الله ان اسمو بام ولا اب وقوله فاليت لا ارثي لها ولا من حفى حتى تلاقي محمدا
لان ذلك شاذ على انه يحتمل ان يكون ان في البيتين مهملة حملا لها على ما المصدرية كما في قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم
الرضاعة ويحتمل كما قال ابن هشام وغيره ان يكون تلاقي في البيت الثاني منصوبا بحذف النون والاصل تلاقين فخاطبا
لناقته على سبيل الالتفات قال اعني ابن هشام ويشهد للالتفات انه خاطبها في البيت بعده بقوله متى ما تناخي عند باب ابن هاشم
تراحي وتلقي من فواضله يدا ولكن يبعده ان الالتفات لا يوجد في جملة واحدة الا نادرا كقراءة الحسن اياك يعبد
واما قول ابن عطية ان تسكين المنصوب لغة في مثل ذلك فقد رده الامام اثير الدين ابو حيان وقال ان تسكينه عند
النحويين ليس بلغة كما زعمه وليس بجائز الا في الضرورة ويسقط الجازم والناصب اي كل جازم وناصب
النونات اي جميع النونات سوى نون جماعة الاناث والساقط منها نون التثنية ونون جماعة الذكور ونون
الواحدة المخاطبة   في الشرح هذا الاطلاق لحنه وفي حاشية الوالد رحمه الله تعالى لا استغنا عنه بما ذكره في الصحيح
ولذا كان يقول واما المضارع فتسكن اللام الى قوله ويسقط الجازم قابل لعدم تقدم ذكره او تقول الحكم
المذكور في قوله اما المضارع الى هنا من الاحكام المختصة بالناقص فذكره هنا في محله فلا الحكم المذكور في قوله
ويسقط الجازم فانه من احكام المضارع من حيث هو مضارع فلا محل لذكره هنا انتهى منقول الى يغزو بحذف
الواو ولم يغزوا بحذف النون ولم يرم بحذف اليا ولم يرميا بحذف النون ولم يرض بحذف الالف ولم يرضيا
بحذف النون ولن يغزو بفتح الواو ولن يرمي بفتح اليا ولن يرضى باثبات الالف وتثبت لام الفعل واو كانت
او ياء في فعل الاثنين متحركة بالفتحة نحو يغزوان ويرميان ويرضيان بقلب الالف التي كانت في يرضى
يا اما ثبوتها في يغزوان ويرميان فلعدم موجب الحذف واما في يرضيان فلان الالف تقتضي فتح ما قبلها ولو قلبت
الفا وحذفت لادى ذلك الى الالتباس بفعل المذكر الواحد حال النصب لان الفا يسقط النون التي بها الفرق وتثبت
ايضا في فعل جماعة الاناث ساكنة نحو يغزون ويرمين ويرضين لعدم مقتضى الحذف وحذف لام الفعل

من فعل جماعة الذكور مخاطبين كانوا او غائبين نحو تغزون وترمون وترضون والاصل يغزوون
ويرميون ويرضيون فحذفت حركات اللام ثم اللام وابدلت ضمة ما قبلها كما قال الشارح قلت في يغزون ويرمون
نقلت حركة اللام وفي يرضون قلبت اللام الفا ثم حذفت وتحذف ايضا من فعل الواحدة المخاطبة نحو تغزين
وترمين وترضين والاصل تغزوين وترميين وترضيين فاعلت كما مر انفا فتقول في يفعل بالضم يغزو يغزوان
يغزون تغزو تغزوان ويغزون تغزو تغزوان تغزون تغزين تغزوان تغزون اغزو نغزو ويستوي فيه
اي في مضارع نحو غزا من كل ما هو على يفعل بالضم او بالفتح لفظ فعل جماعة الذكور ولفظ فعل جماعة الاناث في الخطاب
والغيبة جميعا اما في الخطاب فلانك تقول انتم تغزون وانتن تغزون بالتا الفوقية فيهما واما في الغيبة فلانك
تقول الرجال يغزون والنسا يغزون باليا التحتية فيهما ولكن التقدير مختلف تغزون فعل جماعة الذكور يفعون
في الغيبة وتفعون في الخطاب بحذف اللام فيهما لما مر ان الاصل يغزوون وتغزوون حذفت اللام وبقي
واو الضمير ووزن فعل جمع المؤنث يفعلن في الغيبة وتفعلن في الخطاب لما مر ان اللام تثبت في فعل جماعة الاناث
وتقول في يفعل بالكسر يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين ارمي نرمي
والاصل يرميون ترميون فعل به ما فعل بيرضيون حيث نقلت ضمة اليا الى الميم وحذفت اليا لالتقا الساكنين
المص يرمون بالذكر لانه خالف يغزون ويرضون في عدم ابقا عينه على حركتها الاصلية وهي الكسرة
العين فيه وانتفاء الكسرة وهكذا اي مثل يرمي حكم كل ما قبل لامه مكسورا في جميع ما مر تنبيها لثابتة فيما اتاه
من الفتح مكسورا ابا الفضل ووجه حذف الموصول الذي هو اسم كان وتقديره والاصل كل ما كان ما قبل لامه مكسورا
وسوغ الحذف استثقال تكرار الموصول ويمكن توجيه الفعل ايضا بان قبل اخرجت عن الظرفية بل عن معنى الزمان والمكان
واوقعت على الحرف المتلو بالآخر فيكون خبرها مما قاله المحقق الثاني وفي كلام توجيهه نظر اما الاول فلان اسم كان كالفاعل
لا يجوز حذفه نص على ذلك ابن هشام في المغني وايضا لا يجوز حذف الموصول الا في الضرورة واما الثاني فلان
المنصوص للنحويين ان كلمة قبل ظرف لا يتصرف وقد عرفوا الظرف الذي لا يتصرف بانه الذي لا يكون الا
منصوبا على الظرفية او مخفوضا بكلمة من فكيف يقال على هذا ان يكون اسما لكان هذا الاشكال الذي التجأ اليه
توجيه الاول بجعله مبنيا على جواز حذف اسم كان كما اغتفره ابن مالك في ليس ولا يكون في باب
الاستثنا

Copyright © King Saud University